اقتصاد

فوق الطاولة

رصيد المكوث ما له وما عليه

علي محمود محمد

للسلطة النقدية في أي بلد رؤى وإستراتيجيات معينة تسعى لتحقيقها وترى عند دراسة جدواها بأنها الحل الناجع لفترة ما، وهذا ما يعمل عليه مصرف سورية المركزي من خلال سعيه لتحقيق سياسة نقدية مستقرة واستقراراً في سعر صرف الليرة السورية واستقطاب السيولة خارج القطاع المصرفي (بشقيه العام والخاص)، طبعاً لا أحد ينكر أهمية ما يقوم به المصرف المركزي من جهود مهمة إلا أن هناك من يختلف معه في التوقيت، فالمعيار الفيصل الذي اشترطه لمنح التسهيلات المصرفية والذي عرف برصيد المكوث لاقى انتقاداً من بعض أركان الشريحة المستهدفة من التسهيلات المصرفية سواء أكانوا تجاراً أم صناعيين أم حرفيين، ففكرة رصيد المكوث كطريقة لجذب الأموال لدى شرائح المجتمع المختلفة والاستفادة منها في تمويل المشروعات هي فكرة غنية وتستحق الوقوف عندها ولها دور مهم في تعميق الثقافة المصرفية وتشجيع المجتمع السوري على فتح حسابات مصرفية حالاً ومستقبلاً والتحول تدريجياً نحو ثقافة الإيداع عوضاً عن ثقافة الكاش، وهذا من شأنه المساهمة في زيادة دقة القرارات الاقتصادية التي ستؤخذ مستقبلاً على صعيد السياسة الاقتصادية كلها من خلال استهداف أرقام تعبر عن الواقع بدقة سواء من ناحية تقدير حجم العرض النقدي أو الفجوة التضخمية أو لتساعد في سياسات استهداف التضخم وغيرها من السياسات المالية والنقدية.

ومن هنا كان تنويه الحاكم ليل أمس الأول في بوست مطول بأن تأجيل تطبيق شرط رصيد المكوث لغاية بداية عام ٢٠١٩ (والصادر بموجب القرار رقم ٤٨٩ / ١٦ / ص تاريخ ٢٠ / ٠١ / ٢٠١٨) لهي فترة «أكثر» من كافية كي تشرح المصارف للمتعاملين لديها شروط هذا الرصيد، وأن تطبيقه بات بحكم المؤكد مطلع العام القادم.

في هذا الصدد وبعد ذكر محاسن رصيد المكوث كفكرة، يمكن القول بالتالي:

إن ما تشهده سورية من تحسن ملموس تدريجي على الصعيد الأمني ومع البدء بمرحلة إعادة الإعمار والحاجة الماسة للبدء بالعملية الإنتاجية فإن بقاء هذا الشرط على جميع القطاعات الاقتصادية قد يعوق متطلبات المرحلة الراهنة، فتطبيقه سيكون مجدياً بعد خروج الاقتصاد السوري من عنق الزجاجة والتي تتمثل بأولى درجات التعافي الإنتاجي والصناعي وليس في مرحلة الانطلاق بها، فحاجة البلد الآن تنصب على التركيز على المشاريع الإنتاجية والصناعية (وبالأخص المعامل والمصانع التي ما تزال قائمة وليست مدمرة دماراً كلياً) والقيام بتمويلها بهدف زيادة المعروض السلعي بأقرب وقت ممكن ولاسيما السلع الأساسية لتلبية احتياجات المواطن والتخفيف من فاتورة المستوردات والتي ستخفف بدورها الضغط على الموارد المحدودة من القطع الأجنبي وقد تسهم بخلق فرص عمل جديدة.

وهنا لابد أن نضرب مثلاً عن أهم ٣ قطاعات يعتمد عليها الاقتصاد السوري وهي القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، فهذه القطاعات تختلف عن بعضها ولا يجوز معاملتها بنفس المعاملة، فالقطاع التجاري مثلاً يمتاز بحركة السيولة الجيدة لديه على خلاف القطاع الصناعي الذي يعاني صعوبة توافر السيولة بشكل سريع فاستثماره يتمثل بالأصول الثابتة (بالجزء الأكبر) والتي تتطلب مبالغ كبيرة ودورة إنتاجه طويلة مقارنة بالقطاع التجاري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وعند النظر للتفرع المصرفي في سورية نلاحظ فقر المناطق الصناعية السورية بفروع المصارف العاملة في القطر وهذا يعد من أكبر معوقات تحقيق فكرة الحاكم المتمثلة بالإيداع الأسبوعي أو الشهري لأرباح الصناعي، وهنا لا نلوم المصارف بذلك طبعاً فالحالة الأمنية حالت دون توسع الكثير من المصارف على مستوى القطر وليس المدن الصناعية وحسب.

كما أن الصناعي الذي بقي معمله أو مصنعه ويحتاج لإصلاح وترميم سيضطر لإنفاق كامل مدخراته على إجراءات الصيانة لمعمله ثم يحتاج لقرض لإعادة تشغيل هذا المصنع وشراء مستلزمات الانتاج، وهنا يجد نفسه عاجزاً على تحقيق مطلب رصيد المكوث بالمطلق، فعلى سبيل المثال، بلغ عدد ورشات الخياطة في محافظة حلب ٣٥ ألف ورشة قبل الحرب، وتقول بعض الإحصائيات: إن ما تبقى منها الآن لا يتعدى الألفي ورشة، فهذه الورشات لن تستطيع العمل مع وجود شرط رصيد المكوث للأسباب التي ذكرناها، وينطبق هذا الأمر أيضاً على باقي أصناف الورشات.

وهذا الحال ينطبق على القطاع الزراعي أيضاً والذي تعمل به الطبقة الفقيرة لقاء سداد احتياجاتها المتزايدة، فتطبيق شرط رصيد المكوث عليها سيحول دون تطور هذا القطاع وعودته لسابق عهده ما يعني بقاء الفجوة قائمة بين الاحتياجات للسلع الزراعية والإنتاج الزراعي.

بالمحصلة، إن فكرة رصيد المكوث قابلة للتطبيق بعد مرور فترة على البدء بالإنتاج وتعافي الاقتصاد بأجنحته الثلاثة، أو على الأقل يمكن للسلطة النقدية أن تعفي القطاع الصناعي والزراعي مبدئيا من هذا الشرط نظراً للأسباب المذكورة أعلاه لفترة قد تصل لـ٥ سنوات مع تحديد سقف المبالغ الممكن إقراضها لكل عميل (مثلاً ١٠ ملايين لورشات الخياطة، ١٥ مليوناً للمعامل الغذائية، ٥ ملايين للمشروعات الزراعية، الخ..)، أما القطاع التجاري فربما يتم استثناء بعض المجالات وتطبيق الشرط على باقي المجالات التجارية.

ومن ناحية أخرى فتطبيق رصيد المكوث على جميع القطاعات الاقتصادية قد ينجم عنه إحجام هذه القطاعات عن الاقتراض نظراً لعدم قدرتها على تلبية هذا الشرط وتأثير ذلك السلبي في المصارف العاملة «والتي صمدت في أعتى الظروف» وتحمّلها لأعباء الفوائد المدفوعة على الودائع دون أن يقابلها إيرادات كافية ما يؤثر في الخطة التشغيلية للمصرف سلباً في ظل وجود فائض سيولة جيد متاح للتوظيف.

درغام يلوم المصارف لتأجيل تطبيق رصيد هذا العام.. ومسؤول مصرفي لـ«الوطن»: لا إمكانية لتطبيقه

«العقاري»: جاهزون لمنح القروض السكنية فور إعلان المركزي السماح بذلك

الوطن

ألقى حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام اللوم على العديد من المصارف العامة في تأجيل تطبيق رصيد المكوث خلال العام الجاري، لجهة تقصيرهم في التسويق له، وكتب حرفياً على صفحته الرسمية عبر «فيسبوك»: «تعودت بعض المصارف أن يأتي المقترضون إليها ونادراً ما قامت بتسويق منتجاتها لديهم.. والأمل كبير بأن يتفهم الجميع أن مهلة سنة أكثر من كافية كي تشرح جميع المصارف للمتعاملين معها أن رصيد المكوث سيكون اعتبارا من عام ٢٠١٩ شرطاً ضرورياً كي تكون الأولوية بالإقراض لمن يتعامل مع المصارف ويظهر حقيقة نشاطه النقدي والتجاري أو الصناعي لها».

وأضاف «بانتظار تفعيل القروض السكنية فور الانتهاء من التحضيرات الجارية عليها خلال الأشهر القادمة لا بد أيضاً من التأكيد على أن ١١ شهراً من دون رصيد مكوث أكثر من كافية كي تثبت المصارف العامة قدرتها على خدمة الموظفين بقروض شخصية نأمل أن يكون بينها القروض السكنية خلال الأشهر القادمة فور انتهاء ضوابطها».

جاء ذلك بعد أخذ ورد حول الموضوع في العديد من الأوساط الاقتصادية مؤخراً، وخاصة ما حدث خلال ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق الماضية، إذ تحدث البعض على هامش الندوة ومنهم معاون مدير هيئة مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي حنان بريجاوي مبينة أن موضوع رصيد المكوث كأداة ووسيلة لتسهيل الاقتراض قد أسيء فهمه. لافتةً إلى أن المصرف عند اعتماد هذه الوسيلة وهذا النوع من فتح الحسابات أخذ بالحسبان وجود تدفقات نقدية أو موارد أخرى لصاحب رصيد المكوث يتم من خلالها تغذية هذا الحساب وتسديد مستحقاته ومن ثم يحتاج إلى موظف لديه راتب أو عائد ثان أو اعتاد راتب الزوجة وهو المنطق أو الشكل العام لهذه العملية المصرفية.

بيير طعمة عضو غرفة تجارة دمشق أشار إلى ثغرة في رصيد المكوث على صعيد قطاع الأعمال موضحاً أن التاجر لا يضع كل أمواله أو ريع عقاراته وحجم تجارته في السوق بالتالي لا يمكن حصر الشروط والضوابط للإقراض في رصيد المكوث بالنسبة لشريحة التجار.

وفي تصريح لـ«الوطن» استغرب مدير في أحد المصارف العامة من فكرة ضعف التسويق لديهم لفكرة رصيد المكوث، مؤكداً بأنها غير قابلة للتسويق، وليس الوقت مناسباً لطرحها، إذ تتطلب درجة مهمة من تمصرف العمل المالي والتبادل النقدي، وهذا غير متوافر في ظل ظروفنا الراهنة، كما أنه يساهم في نشر فكر التلاعب نوعاً ما، من خلال حساب قيمة رصيد المكوث اللازمة لسحب القرض، وبالتالي تأمينها وإيداعها عدة أيام في المصرف، ثم إعادة سحبها فوراً، متوقعاً إلغاء هذه الفكرة بشكل تلقائي لعدم إمكانية تطبيقها لا هذا العام ولا في العام القادم.

وتعليقاً على موضوع الإقراض السكني الذي تحدث عنه حاكم المصرف المركزي، بيّن مدير في المصرف العقاري أن هذا الأمر في غاية الأهمية، مؤكداً صوابية طرح الحاكم لأولوية الإقراض السكني، مشيراً إلى أن نقص السيولة سابقاً كسبب رئيس لإيقاف القروض السكنية قد عولج تماماً، والسيولة حالياً ممتازة، ويمكن استئناف القروض السكنية في أي لحظة يقررها المصرف المركزي، وخاصة أن التعليمات التنفيذية جاهزة تماماً للإقراض السكني.

منوهاً بأن القروض السكنية من أقل القروض مخاطرة، مع وجود ضمانات سكنية وكفلاء، إلا أن المشكلة مرتبطة بفاعلية القرض في السوق العقارية لجهة تلبية الحاجات، فقرض بمبلغ ٥ ملايين ليرة سورية غير قادر على شراء منزل في ظل الأسعار الحالية، كما أن القرض بالنسبة للموظف مشروط بسقف ألا يتجاوز القسط الشهري ٤٠ بالمئة من راتبه، لذا يمكن البدء حالياً في منح قروض لغايات الترميم، بحيث تلبي طلبات شريحة واسعة من المواطنين اليوم.

مصر حجزت ٦ آلاف متر في معرض دمشق الدولي هذا العام

مدينة المعارض تثبت إقامة ٢٨ معرضاً تخصصياً

صالح حميدي

وعدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وعبر المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية بتقديم كل وسائل الدعم اللازم والتسهيلات الممكنة لأي معرض يقام على أرض مدينة المعارض على طريق المطار بدمشق.

وبحسب بيان صحفي للوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن المؤسسة العامة للمعارض أعدت كل الإجراءات اللازمة لتامين ظروف مريحة ومرنة لإقامة المعارض التخصصية في مدينة المعارض وأبدت استعدادها للمساهمة والمساعدة في عمليات النقل من وإلى المدينة خلال فترة فعاليات هذه المعارض، إلى جانب تأمينها كل وسائل الدعم اللوجستية لإنجاح هذه الفعاليات.

البيان أشار إلى إقبال لافت على التسجيل لدى مدينة المعارض وتثبيت مواعيد عبر مجموعة من شركات تنظيم المعارض ما يؤشر إلى بيئة ومناخ إيجابي يدفع ويشجع على إقامة المعارض في مختلف المجالات.

من جانبها أوضحت المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية تثبيت العديد من المعارض خلال العام الجاري ٢٠١٨ وقد وصل عددها إلى نحو ٢٨ معرضا سجلت مشاركة عشرات الشركات التخصصية.

كما بينت مؤسسة المعارض أن مئات الشركات شاركت في المعارض التي أقيمت خلال العام المنصرم ٢٠١٧ ووصل عددها إلى أكثر من ٧٠٠ شركة تخصصية من خلال معرض دمشق الدولي بنسخته التاسعة والخمسين إضافة إلى معرض إعادة الإعمار وأقيما على أرض مدينة المعارض.

وتتوقع المؤسسة أن يكون العام الحالي ٢٠١٨ عام المعارض بامتياز تأسيساً على نجاحات حققتها المعارض المقامة على أرض مدينة المعارض خلال العام الماضي وتوفير المؤسسة الدعم المطلوب من وزارة الاقتصاد من تسهيلات لكل المعارض الراغبة بالحجز.

وحول موضوع تدخل المؤسسة في تفاصيل المشاركة وإلزام كل الشركات الأخرى العامة والخاصة بالحصول على موافقة المؤسسة بيّن المدير العام فارس كرتلي لـ«الوطن» أن موافقة وزارة الاقتصاد وبناء على اقتراح المؤسسة على إقامة المعارض ليست بالإجراء الجديد وهو إجراء معمول به منذ إحداث المؤسسة حيث تصدر الموافقة باقتراح من المؤسسة قبل أن تصدر بقرار من وزير الاقتصاد.

منوهاً بأن بعض الاعتراضات لم تكن على إجراءات وشروط إقامة المعرض، وإنما تركزت على مكان إقامة المعرض بعد صدور قرار حكومي يلزم المؤسسة وكل الشركات المنظمة للمعارض بإقامة معارضهم على أرض مدينة المعارض حيث يرغب البعض بإقامتها داخل مدينة دمشق.

وعلى صعيد تحضيرات المؤسسة لمعرض دمشق الدولي للعام الجاري أشار إلى أن المؤسسة بدأت بمراسلة السفارات السورية في الخارج وسفارات الدول في دمشق ووجهت الدعوات إليها.

ولفت كرتلي إلى أن مصر حجزت مسبقاً ٦ آلاف متر مربع في معرض دمشق الدولي مؤكداً أن دورة هذا العام ستقام من ٦ إلى ١٥ من شهر أيلول ٢٠١٨ وقد أنجزت المؤسسة في وقت مبكر معظم التحضيرات والتجهيزات والإجراءات لإقامته وبعد فترة وجيزة يتم إطلاق حملة إعلامية متصاعدة لتشجيع المشاركة فيه.

وأوضح كرتلي من جانب آخر أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كانت وضعت نظاما خاصا وشروطاً خاصة بإقامة المعارض داخل الجمهورية العربية السورية وحددت من خلالها الجهات التي يحق لها إقامة معارض متخصصة وتتمثل بالدول وجهات القطاع العام وشركات تنظيم المعارض الوطنية والجهات الأخرى التي توافق عليها إدارة المؤسسة.

وتضمن النظام بحسب كرتلي عدداً من الشروط أبرزها سجل تجاري أو سجل صناعي يتضمن ممارسة نشاط إقامة المعارض وشهادة تسجيل من إحدى غرف التجارة أو الصناعة إذا كان منظم المعرض تاجرا أو صناعيا وتأمينات بقيمة أربعمائة ألف ليرة سورية على أن تعاد إلى منظم المعرض بعد مضي شهر على الأقل من انتهاء المعرض.

وأوضح كرتلي أن النظام الموضوع أعفى المنتجين الوطنيين والوكلاء المحليين لبضائع وماركات أجنبية ومنتجات من خارج سورية من تقديم السجل التجاري أو الصناعي الخاص ومن تقديم الكفالة التجارية المطلوبة على أن تنحصر معارضهم بعرض منتجاتهم أو ماركات وكالاتهم فقط دون وجود عارضين أو مشاركين غيرهم وكذلك أعفى الدول وجهات القطاع العام ومن في حكمها وغرف التجارة والصناعة والجمعيات الأهلية في الجمهورية العربية السورية من تقديم الوثائق المحددة للجهات الأخرى.

تغيير الخميرة في المخابز سيوفر ملياري ليرة

الغربي يؤكد لـ«الوطن»: لن يؤثر في جودة الرغيف

علي محمود سليمان

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس قراراً يقضي بتخفيض نسبة استهلاك الخميرة الجافة من ٧٣٣ غ إلى ٥٠٠غ للعجنة الواحدة المقدرة بـ١٥٠ كغ دقيق تمويني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الغربي أن القرار اتخذ بعد أن تم استخدام نوعية خميرة مختلفة مصدرها إيران حيث تم الإعلان عن صفقة لاستيراد الخميرة وتم الاتفاق على هذه النوعية من الخميرة وهي كافية لتشغيل المخابز لمدة عام.

مبيناً أن هذا التخفيض في الاستهلاك سيكون لهذا العقد من الخميرة حيث إن هذه الخميرة بقوة تخمر تزيد على ٢٣٠٠ وهي نسبة جيدة وتساعد على تخفيض كمية الاستهلاك من الخميرة ما يحقق وفرة في الكمية المستخدمة على حين كنا سابقاً نستخدم خميرة إيرانية أيضاً ولكن بقوة تخمر ضعيفة.

وأشار إلى أن الوزارة سوف تعمل على استيراد أنواع خميرة أقوى بشكل دائم بما يحقق معادلة التخفيض في الاستهلاك مع تحسين الجودة ولذلك ستعمل الوزارة على إيجاد أفضل أنواع الخميرة عالمياً ومنها الخميرة الروسية المعروفة بجودتها ولذلك سيكون هناك تجربة لهذا النوع من الخميرة أو أي خميرة أخرى يتبين بأنها مناسبة وبجودة عالية وذلك ريثما يتم إنشاء معامل لتصنيع الخميرة محلياً وقد بدأت عدة شركات في القطاع الخاص بإنشائها وإن أثبتت جودتها فسيتم التعاقد معها بدلاً من الاستيراد.

وأكد الغربي أن قرار تخفيض استهلاك الخميرة جاء بعد التأكد من أن هذا التخفيض لن يؤثر في جودة الرغيف المنتج وبناء على تجارب أجريت من لجنة خاصة شكلت لهذا الغرض في مخابز تابعة للشركة العامة للمخابز وللقطاع الخاص مشدداً على أن خللاً قد يحدث ويؤثر في جودة الرغيف سيتم فوراً إيقاف القرار وذلك للحفاظ على جودة رغيف الخبز.

ووفق قرار تخفيض نسبة استهلاك الخميرة الجافة التي تم تأمينها عن طريق الشركة العامة للمخابز فإنه سيتحقق وفراً يقدر بحوالى ملياري ليرة سورية سنوياً على الخزينة العامة للدولة حسب دراسة اللجنة المختصة.

السالم لـ«الوطن»: الورش غير المرخصة ركزت عملها في الكونسروة والمنظفات وتزوير الماركات

٣٢٥ طن مواد مخالفة صادرتها «تموين» ريف دمشق في ٢٠١٧

علي محمود سليمان

بيّن مدير مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق لؤي السالم أن المديرية كثفت جهودها خلال العامين الماضيين على ملاحقة الورش والمعامل غير المرخصة كافة التي زاد انتشارها في مدن ومناطق محافظة ريف دمشق بشكل كبير نتيجة الظروف التي فرضتها الأزمة ما تسبب بانتشار مواد غذائية وغير غذائية غير مراقبة صحياً ومجهولة المصدر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح السالم أن السبب الرئيس لزيادة عدد هذه الورش وانتشارها في ريف دمشق يعود لأن القسم الأكبر منها كان مرخصاً سابقاً ولكنه في مناطق ساخنة ولذلك قام بنقل ورشته أو معمله إلى منطقة آمنة في ريف دمشق ولكن دون الحصول على ترخيص للورشة والمعمل في المنطقة الجديدة، وهذا الأمر يعتبر مخالفاً، وقد عملت المديرية على متابعة هذه الورش والمعامل والتواصل مع أصحابها كما تواصلت مع كل الجهات المعنية من وزارة الصحة ومحافظة ريف دمشق وغيرها وذلك بهدف منح التسهيلات لمن يرغب في تسوية وضع معمله وترخيصه بشكل نظامي، وبالفعل قام العديد منهم بترخيص معمله وأصبح يراقب بشكل دوري من الجهات المعنية للتأكد من سلامة المنتج الذي يصنعه.

ولكن في الجهة الأخرى استغل البعض هذه الحالة وقام بإقامة ورش غير نظامية بهدف إنتاج مواد مغشوشة أو تزوير مواد والتلاعب بتاريخ الصلاحية أو تقليد ماركات معروفة، وقد لاحظنا انتشار هذه الورش في مجال الكونسرة والمواد الغذائية لسهولة التلاعب بها، إضافة إلى المنظفات لكون تصنيعه سهلاً، وقد انتشر أغلب هذه الورش في مناطق القطيفة ومعربا وجرمانا.

مشيراً إلى المديرية كانت تعتمد بشكل أساسي على الشكوى من المواطنين أو من الباعة لمخالفة هذه الورش، وأي بائع كان يتستر على مصدر بضاعته فعليه أن يتحمل المخالفة ولذلك أغلب الباعة كانوا يكشفون مصدر بضائعهم التي كان البعض منها عبارة عن ورش صغيرة داخل البيوت، مضيفاً: إن المواد كافة التي تتم مصادرتها يتم إتلافها وفق محاضر رسمية في مكب النفايات الخاص لمحافظة ريف دمشق.

حيث بلغ عدد عمليات الإغلاق من الضابطة العدلية في المديرية أكثر من ١٤٥ عملية إغلاق شملت معامل لإنتاج الكونسرة والألبان ومخابز تنور سياحية ومحطات وقود ومستودعات ومحال بيع اللحوم الحمراء والمحال التجارية وورشات لتزوير المياه المعدنية والمشروبات الكحولية وسيارات توزيع المحروقات أو السيارات الناقلة لمواد مخالفة للقانون، على حين بلغ عدد الإحالات موجوداً على القضاء المختص ٣٥ إحالة وفي هذا السياق تم ضبط أكثر من مستودع يتم فيها عمليات غش المواد الغذائية وغير الغذائية أو تغيير تاريخ صلاحية هذه المواد أو تقليد وتزوير ماركات معروفة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

على حين بلغت الكمية المحجوزة من المواد المخالفة أكثر من ٣٢٥ طناً تتوزع بين الكونسرة بأنواعها والدقيق التمويني والنخالة ومواد مختلفة المواصفات، ومصادرة ٢٨ ألف لتر من المحروقات و٣١٦ أسطوانة غاز.

وقد قامت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق خلال عام ٢٠١٧ بتنظيم ٦٩٥٨ ضبطاً تموينياً ٥٧٧٥ ضبطاً عدلياً و١٢١٠ ضبوط عينة مختلفة وبلغت نسبة العينات المخالفة ٢٥ بالمئة.

حيث توزعت الضبوط النوعية على ١٤٦ ضبط مخالفة لحيازة مود منتهية الصلاحية وفاسدة والغش والتدليس في البضاعة ذاتها وعدم وجود بيانات أو مواصفات على المادة والذبح خارج المسلخ وذبح إناث غنم العواس، و١٥ ضبطاً بحق المخالفين في الاتجار وتهريب الدقيق التمويني، و١٩٧ ضبطاً بحق محطات ومراكز المحروقات وموزعي المازوت بمخالفات النقص بالكيل والغش والتلاعب بالعداد ونزع الأختام الرصاصية وتقاضي زيادة بالأسعار والاتجار بالمادة في السوق السوداء وعدم وجود بيانات على السيارة، إضافة إلى ٧٤ ضبطاً بحق مرخصي وموزعي مادة الغاز المنزلي بمخالفات الاتجار بالمادة في السوق السوداء وتقاضي أسعار زائدة. و٢٢٢ ضبطاً للمخالفات التموينية منها مخالفات النقص بالوزن وبيع بالعدد وسوء صناعة الخبز وبيع الخبز بالجملة، و٢٣ ضبطاً بمخالفة الاتجار بالمواد الغذائية.